20

إدارة العلاقات الأمريكية الصينية في الشرق الأوسط

بين المصالح المشتركة والمتضاربة

Managing US-Chinese Relations in the Middle East

between Common and Conflicting Interests

م.م .منتهى علي حسين

Muntaha.Ali@nahrainuniv.edu.iq

جامعة النهرين /كلية العلوم السياسية

ملخص

تشكل العلاقات الأمريكية– الصينية مسألة شائكة ومعقدة في ظل السياسات المتناقضة والمتصادمة التي تتبعها الدولتين، وخاصة في ظل استمرار تنامي الصين وصعودها المتسارع كقوة دولية عظمى، تمتلك المقومات الاقتصادية والعسكرية لمواجهة الولايات المتحدة، وهذا ما جعل الشرق الأوسط منطقة تجاذب استراتيجي بينهما، ومع ذلك، فإن الصين لم تقدم نفسها بعد وبشكل مباشر كبديل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولكنها جعلت من نفسها خياراً منافساً لدى العديد من دول المنطقة، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة مازالت تملك زمام السيطرة على الشرق الأوسط، إلا إن الصين تحقق بشكل متصاعد نجاحات متوالية تقربها من تلك إمكانية صنع تغيير جيو– سياسي في المنطقة على المدى المتوسط والبعيد، ولهذا، فإن كل المؤشرات الراهنة توجه العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط على المدى البعيد نحو الصراع، أكثر منه نحو الشراكة والتنافس، وذلك بسبب تضارب مصالحهما الاستراتيجية في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الأمريكية– الصينية، الشرق الأوسط، المصالح المشتركة، المصالح المتضاربة.

ABSTRACT

US-Chinese relations constitute a thorny and complex issue in light of the contradictory and clashing policies pursued by the two countries, especially in light of China's continued growth and rapid rise as a major international power, possessing the economic and military capabilities to confront the United States, and this is what has made the Middle East an area of strategic attraction between them. However, China has not yet presented itself directly as an alternative to the United States in the Middle East, but it has made itself a competing option for many countries in the region, and although the United States still has control over the Middle East, China is increasingly achieving successive successes that bring it closer to This includes the possibility of making geopolitical change in the region in the medium and long term. Therefore, all current indicators direct US-Chinese relations in the Middle East in the long term towards conflict, rather than towards partnership and competition, due to their conflicting strategic interests in the region.

Keywords: US-Chinese Relations, Middle East, Common Interests, Conflicting Interests.

مقدمة

شكلت نهاية الحرب الباردة بداية تسعينيات القرن الماضي مرحلة تحول جديدة في النظام الدولي، تمخضت عن ولادة النظام العالمي الجديد، القائم على الهيمنة الأحادية للولايات المتحدة الأمريكية، مدعومة بحلفائها الأوروبيين، وحلف شمال الأطلسي، وفي المقابل بدأت الصين بالظهور كقوة دولية صاعدة، لاسيما من الناحيتين الاقتصادية والعسكرية، ولم تمض عدة سنوات من العقد الأول من القرن الجاري، حتى أصبحت الصين بالفعل أقوى وأهم الأطراف الفاعلة على مسرح الأحداث الدولية الراهنة، بل وأظهرت تفوقاً وريادة عالمية جعلتها تنافس الولايات المتحدة على مركز الصدارة الاقتصادي العالمي، حتى حلت محلها في معدلات النمو الاقتصادي وحجم الإنتاج والتصدير والقدرة المالية من الاحتياطات النقدية، كما نجحت الصين في اقامة علاقات ناجحة وشراكات كبرى مع الحلفاء التقليديين لواشنطن في مختلف مناطق العالم، وبوجه خاص في الشرق الأوسط.

تشير القراءات الراهنة الى استمرار تقدم الصين نحو مركز القمة الأعلى في النظام الدولي، في ضوء رؤية صينية تهدف الى تحول الصين الى قوة عظمى في الفترة ما بين 2035–2050، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تدخل في مجال علاقات متناقضة ومتصادمة ومتحولة مع الصين، تتسم تارة بالتنافس وتارة أخرى بالصراع، الأمر الذي انعكس على استراتيجيات السياسة الخارجية لكل منهما في الشرق الأوسط، وطرق إدارة العلاقات الثنائية بينهما في الشرق الأوسط.

تسعى الولايات المتحدة الى اقناع الصين بتبني خيارات التنافس الاستراتيجي في الشرق الأوسط، بعيداً عن أي مساعي تهدد النظام الدولي، من خلال تحقيق التوازن الاستراتيجي بينهما، دون المساس بالمصالح الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي مازال رهناً لاستجابة الصين للتوجهات الأمريكية، والتي ستحدد شكل ومسار العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط، بين علاقات قائمة على الشراكة والتوازُن والمصالح المشتركة في ظل النظام الدولي الراهن، أو على الصراع والمصالح المتضاربة، في حال إذا ما قررت الصين توسيع نطاق تنافسها الجيو– سياسي، واضعاف موقع الولايات المتحدة ومكانتها في الشرق الأوسط.

مشكلة الدراسة

شهد العقد الأخير زيادة في مستوى التنافس الأمريكي– الصيني في الشرق الأوسط، إذ تحتفظ الولايات المتحدة بتواجدها العسكري، وعلاقاتها الاقتصادية والعسكرية مع دول المنطقة، لاسيما دول الخليج العربي، وفي المقابل عملت الصين على توسيع نطاق شراكاتها وعلاقاتها وتعظيم مشروعاتها الاقتصادية الكبرى في الشرق الأوسط، وهو ما تجسده اتفاقية الشراكة الإستراتيجية بين الصين وإيران، ومبادرة الحزام والطريق، فضلاً عما جاء في وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، والتي صدرت لأول مرة في يناير من العام 2016، والتي جعلت المصالح الصينية في

الشرق الأوسط، تشمل البنية التحتية والتجارة والاستثمار، والتعاون في مجال الطاقة النووية، والأقمار الصناعية، ومصادر الطاقة البديلة.

على هذا الأساس، تتمثل مشكلة الدراسة في الحاجة الى تسليط الضوء على واقع إدارة العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط بين المصالح المشتركة والمتضاربة، بحيث يمكن التعبير عنها بالسؤال الرئيسي التالي:

إلى أين تتجه إدارة العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط بين المصالح المشتركة والمتضاربة؟

كما تنبثق عن هذه المشكلة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما أهمية الشرق الأوسط والتغير الذي طرأ عليها في المنظور الاستراتيجي الأمريكي؟
2. ما مكانة الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الصيني؟
3. هل تتجه العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط نحو التنافس أم نحو الصراع؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل رئيسي إلى تسليط الضوء على واقع إدارة العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط بين المصالح المشتركة والمتضاربة، بالإضافة الى الأهداف الفرعية التالية:

1. الكشف عن أهمية الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي، والمصالح الأمريكية في المنطقة.
2. التعرف على مكانة الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الصيني، وطبيعة المصالح الصينية.
3. تحديد اتجاه العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط بين التنافس والصراع، والتحديات السياسية والاقتصادية المؤثرة في ظل التحولات الراهنة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من الأهمية الجيو– استراتيجية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة والصين، لاسيما من الناحيتين الأمنية والاقتصادية، ومواكبة الدراسة للعديد من التحولات الدولية والإقليمية المؤثرة على سياسات الدولتين في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الحرب الروسية– الأوكرانية، والحرب في غزة، واستمرار الصين في تنفيذ مشروعاتها العظمى في اطار مبادرة الطريق والحزام في الشرق الأوسط.

كما تنبع أهمية الدراسة من طبيعة التعقيد الشديد الذي تتسم به العلاقات الأمريكية– الصينية، وتأرجحها بين مستويات متعددة من الصراع والتنافس، وتضارب المصالح الاستراتيجية الاقتصادية

والأمنية بين البلدين على المستوى الدولي عموماً، وعلى مستوى الشرق الأوسط على وجه الخصوص.

منهجية الدراسة:

اتبعت الدراسة منهجية مركبة من ثلاث منهجيات على النحو الآتي:

1. **المنهج الوصفي (أسلوب تحليل المحتوى)**، لجمع كافة المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة من المصادر الثانوية، وتحليلها وتفسيرها بشكل علمي ومنظم في ضوء التحولات الراهنة والمستجدات الطارئة.
2. **منهج تحليل النظم**، لدراسة وتحليل السلوك السياسي الخارجي للدول، واستقراء علاقات التأثير المتبادلة بين القوتين الدوليتين، وتأثرها بعوامل خارجية (المدخلات)، وآثار تفاعلها في الوسط الدولي (المخرجات)، مع مراعاة الأثر العكسي (التغذية الراجعة)، لبحث العناصر الجديدة التي تتشكل منها مدخلات ومخرجات التحول في نظم العلاقات.
3. **منهج صناعة القرار**، لدراسة قرارات السياسة الخارجية والجهات والقنوات التي تشارك في توجيهها، والآليات التي يتم من خلالها صناعة واتخاذ تلك القرارات، والعوامل المؤثرة عليها، ودورها في إدارة وتوجيه العلاقات الأمريكية– الصينية.

خطة الدراسة:

تنتظم الدراسة في ثلاثة مباحث رئيسية: المبحث الأول: الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي، المبحث الثاني: الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الصيني، والمبحث الثالث: العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط بين التنافس والصراع، بالإضافة الى خاتمة تشتمل على أهم نتائج البحث.

المبحث الأول

الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي

تحظى منطقة الشرق الأوسط بأهمية جيو–استراتيجية بالغة على المستوى الدولي، ونتيجة لاختلاف وتصادم تلك مصالح القوى الدولية وتشابكها وتعقيداتها، شهدت هذه المنطقة الكثير من الحروب والنزاعات والصراعات التي انعكست دائماً سلباً عليها (دشر، 2014، 556)؛ فمنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح الشرق الأوسط ساحة لحروب متعددة: عسكرية واستخباراتية، سياسية واقتصادية، وثقافية، حيث جرى التعامل معها من قبل القوى الكبرى منطقة تجارب للعديد من المشاريع والبرامج بالشكل الذي يتوافق أو يلبي الخيارات السياسية والاستراتيجية لكل منها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تبنت دائماً تصورات وأفكار هدفت الى تطويق المنطقة واحتوائها

وادماجها في نظامها وسياساتها التوسعية، وجعل إسرائيل دولة قوية وآمنة، بل والقوة الأهم في المنطقة (الجاسور، 2008، 377).

شكلت منطقة الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أهم منطقة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للطاقة، ولوجود اسرائيل فيها، ولهذا أقامت الولايات المتحدة سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط من منظور تحقيق مصالحها وأهدافها، والتي ارتكزت على قاعدة الحفاظ على التوتر في المنطقة كذريعة لتطبيق استراتيجيتها في الهيمنة وفرض السيطرة (القضاة، 2021، 76)؛ فقد سعت الولايات المتحدة في تلك الفترة الى إعادة تعريف الشرق الأوسط ليشمل البلاد العربية، وتركيا والدول الإسلامية في آسيا، في اطار تشجيعها لإقامة تحالفات عسكرية بين إسرائيل وتركيا (انديك، 1992، 91)، والى إقامة نظام اقليمي يقوم على أساس التعاون بين دوله في المجالات المختلفة وخاصة المجال الاقتصادي، وكان الهدف دائماً من هذا النظام هو تعزيز فرص إقامة علاقة تطبيع بين الدول العربية وإسرائيل، بما يحقق للولايات المتحدة مكاسب اقتصادية كبيرة (كنعان، 2005، 25).

مثل الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الأمريكي بعد ذلك نظاماً أو تركيبة جديدة لنمط من العلاقات السياسية والاقتصادية (بريزات، 2013، 14)، وذلك في اطار المفهوم الأمريكي الجديد لمصطلح (الشرق الأوسط الكبير)، كما صاغه المؤرخ البريطاني برناند لويس (Bernard Lewis) عام 1992، عقب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، والذي طرح فيه رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيريز مصطلحاً مماثلاً وهو (الشرق الأوسط الجديد)، وجعله عنواناً لكتاب له دعا فيه الى اختراق العالم العربي من خلال سياسات دولية اقتصادية (دشر، 2014، 560).

كان مفهوم الشرق الأوسط الكبير– كتوصيف جغرافي– يشير الى المناطق الواقعة ما بين ليبيا غرباً الى إيران شرقاً ومن سوريا شمالاً الى اليمن جنوباً، وتعد هذه الدول قلب نظام الشرق الأوسط (بريزات، 2013، 15)، ومع ذلك، فقد ظل هذا المفهوم يتسع وفق الاعتبارات الآنية والمتغيرات الجديدة التي أثرت على استراتيجيات السياسة الخارجية الأمريكية، ليشمل مجموعة كبيرة من الدول في الشرق الأوسط على عكس ما هو متصور دائمًا، ويتداخل الشرق الأوسط في قارات العالم القديم الثلاث، ففي أوروبا تدخل اليونان وتركيا الأوروبية، وفي آسيا تركيا وإيران وأفغانستان والجزء الغربي من باكستان وكشمير، بالإضافة إلى كل الدول العربية في الجزيرة العربية والهلال الخصيب، وفي أفريقيا مصر وشرق ليبيا ومعظم السودان ومعظم إثيوبيا والصومال بقطريه (رياض، 2014، 224).

اتسمت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط طوال تسعينيات القرن العشرين، بالثبات النسبي بالنسبة لطبيعة الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة، لكنها اختلفت في تحديد الآليات والأدوات المستخدمة في تحقيق تلك الأهداف والطرق التي اتبعتها كل إدارة في حماية المصالح

الأمريكية فيها، ما بين اللجوء الى الآليات والأدوات الصلبة كالعمليات العسكرية والتدخل العسكري، العقوبات كأدوات للإدارات الجمهورية من جهة، والأدوات الناعمة التي استخدمتها الإدارات الديمقراطية كالدبلوماسية، والمفاوضات من جهة أخرى، مع اتفاق هذه الإدارات على تحقيق الثوابت المتعلقة بالأهداف والمصالح الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط (صالحي، 2017، 212).

تمحورت الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط حول قضايا نزاع وصراع عالمي وإقليمي، تركزت بدرجة أساسية حول القضية الفلسطينية والصراع على النفط (المحارمة، 2010، 164)، وهي الرؤية التي عبر عنها الكاتب الألماني آرنست جاخ (Ernst Jaeckh)، بقوله: "تأتي الحرب من الشرق وستندلع الحرب بسبب الشرق وتحسم في الشرق" (نور الدين، 1971، 14).

اتضحت هذه التوجهات بشكل كبير في السياسات الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001م، عندما رفعت الولايات المتحدة شعار: الحرب على الإرهاب، بوصفها حرب صليبية، وهو الشعار الذي برر للولايات المتحدة ممارسة التدخل العسكري المباشر واحتلال الدول، فيما استمرت تقود هذه الحرب على نحو مطرد ساهم في تزايد حجمها ووتيرتها (حفظاوي، 2018، 6)، وبحسب منظر السياسة الأمريكية صموئيل هنتنجتون (Samuel P. Huntington)، فقد أيقظت تلك الهجمات الولايات المتحدة على حقيقة أن الجغرافيا وبعد المسافة عن مناطق الأزمات لم تعد تعني عدم التعرض للخطر (هنتنجتون، 2005، 339)، ولهذا انتهجت السياسة الأمريكية استراتيجية الحرب الوقائية أو الحرب الاستباقية، من خلال العمليات العسكرية التي هدفت الى تجفيف منابع الإرهاب في الشرق الأوسط، واقامة التحالفات مع الدول والأنظمة المستجيبة للولايات المتحدة (التامر، 2015، 101).

كما استغلت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، في الضغط على دول المنطقة، للقيام بإصلاحات سياسية قائمة على أسس ديمقراطية، مشيدة آنذاك بإسرائيل كنموذج ديمقراطي في المنطقة (بريزات، 2013، 9)، في الوقت نفسه الذي ساهمت فيه التزامات الولايات المتحدة المطلقة بحماية اسرائيل في اضفاء المزيد من التعقيد على العلاقات الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، التي أصبحت وفق توصيف بريجنسكي (Z. Brzeziński) منطقة تعج بالأحقاد، ويحيط بها الجيران الأقوياء، ومرشحة دائماً لتكون ساحة للاضطرابات وبشكل أخص للعنف العرقي والديني (التامر، 2015، 117)، وهي الاضطرابات التي ساهمت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بزيادة حدتها في ظل التداعيات التي أسفرت عنها موجة ثورات الربيع العربي.

هدفت السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام– سواء في ظل الإدارات الجمهورية أو الديمقراطية– الى تحقيق هدف مزدوج يتمثل بإطالة عمر الوضع العالمي المسيطر للولايات المتحدة، وايجاد الإطار الجيوسياسي القادر على استيعاب التوترات والصدامات الحتمية الناتجة عن عمليات التغير

السياسي والاجتماعي في منطقة الشرق الأوسط، وهو الهدف الذي يمكن النظر إليه من ناحيتين (التامر، 2015، 117):

الناحية الأولى: ضمان أمن الطاقة ومصادرها في منطقة الشرق الأوسط، ودفع أي مخاطر من شأنها أن تهدد هذه المصادر، وفي مقدمتها المخاطر التي تجسدها الجماعات والتنظيمات الإرهابية والأنظمة الحاكمة (إيران)، والقوى السياسية المتطلعة للوصول الحكم وتتبنى اتجاهات معادية للولايات المتحدة، وهذا الهدف هو المعني بالتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة، والتحالفات التي تقيمها الولايات المتحدة مع دول الخليج العربي وغيرها.

الناحية الثانية: أمن اسرائيل، وضمان تفوقها من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية على جميع جيرانها من الدول العربية، وتمكين اسرائيل من تحقيق أهدافها التوسعية في الداخل، واقامة علاقات سياسية واقتصادية مع الدول في محيطها العربي، بما يضمن الإقرار والاعتراف الكامل بشرعية الدولة اليهودية، على حساب حقوق الشعب الفلسطيني وبعيداً عن إرادة الشعوب العربية.

من خلال هذا الهدف المزدوج تتضح بجلاء المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتتضح أيضاً علاقة هذه المصالح في المنظور الأمريكي بكل الأزمات السياسية والاقتصادية والصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة، بل وببنية العلاقات التي تربط الدول الداخلة في نطاق مفهوم الشرق الأوسط من وجهة النظر الأمريكية، وهي المصالح التي تحددها ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتي:

(1). المصالح السياسية:

تتمثل أهم هذه المصالح في دعم وحماية والدفاع عن وجود اسرائيل كدولة مستقرة وآمنة في المنطقة، واعتبار أن حل قضية الصراع الفلسطيني– الاسرائيلي لابد وأن يكون عبر تسوية سياسية تتناغم وهذه المصلحة (الشياب، 2016، 63).

يعتبر أمن اسرائيل من أهم المصالح والأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، بل ومن أهم محددات سياستها الخارجية (التامر، 2015، 125)، ومن أجل ذلك، تبنت الولايات المتحدة الأميركية في جميع إداراتها المتعاقبة سياسة خارجية واضحة وثابتة تجاه هذه المسألة، تمثلت بسياسة دعم وضمان أمن إسرائيل ماديان ومعنويان، وذلك من خلال ضمان تحقيق تفوق إسرائيل العسكري على الدول العربية مجتمعة، وتمكينها من الاستمرار بامتلاك السلاح النووي في المنطقة، فضلاً عن التزامها بدعم إسرائيل في المحافل الدولية، ومنع صدور أي قرار ضدها من قبل مجلس الأمن الدولي (دشر، 2014، 562).

كما يدخل ضمن المصالح السياسية، حماية وتأمين واستقرار منطقة الخليج العربي والإبقاء على تحالفاتها القوية من أنظمة دولها (الشياب، 2016، 63)؛ إذ تأتي أهمية منطقة الخليج لكونها

مصدر النفط الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة، ولهذا فإن تهديد أمن الخليج العربي ودوله يمثل مصدر قلق للولايات المتحدة، التي تحرص على منع أي قوة داخلية أو خارجية على تهديد أمنها واستقرارها، الأمر الذي يفسر حرص الولايات المتحدة على الإبقاء على تواجدها العسكري في منطقة الخليج العربي (بريجنسكي، 2004، 87)؛ إذ تدرك الولايات المتحدة أن أي مخاطر تهدد استقرار منطقة الخليج العربي من شأنها أن تؤدي الى تمزق اقتصادي عالمي كبير، يمكن أن يساهم في خلق تحديات كبرى يصعب على الولايات المتحدة مواجهتها فيما لو خرجت هذه المنطقة عن نطاق سيطرتها (دجيرجيان، 2009، 15-16).

(2). المصالح الاقتصادية:

لا تنفصل المصالح الاقتصادية عن المصالح السياسية، بل هي امتداد لبعضها البعض من وجهة النظر الأمريكية، إذ تسعى الولايات المتحدة من خلال سياستها الخارجية الى تحقيق مصالحها الاقتصادية المتمثلة أساساً بتحويل المنطقة الى سوق رأسمالية حرة تعمل وتنشط وتحكمها قيم وقواعد الاقتصاد الأمريكي، بما يعطي هذه المصالح بعداً ثقافياً وايديولوجياً، لذا تعمل الولايات المتحدة على إعادة هيكلة اقتصادات الدول العربية، عبر سياسات الإغراق والديون ووضعها تحت وصاية واملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين، ومنظمة التجارة العالمية، وتقليص دور الدولة في البناء الاقتصادي، من خلال تشجيع سياسات الخصخصة وتحرير التجارة، وازالة القيود الجمركية، وما الى ذلك من الخطوات والإجراءات المماثلة (الشياب، 2016، 73-79).

لقد كانت مصالح الولايات المتحدة النفطية أحد أبرز محركات سياستها الخارجية تجاه الشرق الأوسط (عبد الرزاق، 2022، 276)، فقد كان تحويل المنطقة الى سوق رأسمالية على الطريقة الأمريكية من أهم المصالح المركزية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فيما بعد الحرب الباردة، وهي المصلحة التي عبرت عنها المقولة الشهيرة للرئيس الأمريكي السابق روزفلت: "إن قدرنا هو أمركة العالم"، والتي جسدتها منتجات السياسة الخارجية الأمريكية (النظام العالمي الجديدة، العولمة، تحرير التجارة الدولية، ونشر القيم الأمريكية)، والتي كرست جميعاً لإقامة نظام شرق أوسطي وفق المقاييس الأمريكية، وفرض هيمنة أمريكية من خلال التحالفات العسكرية والحكم على الشعوب انطلاقاً من مزاعم لا علاقة لها أي من بالقيم الليبرالية الشاملة التي تدعيها الولايات المتحدة (دشر، 2014، 562).

يمكن تحديد خمسة أهداف استراتيجية تحرص قرارات السياسية الخارجية الأمريكية على تحقيقها دائماً في منطقة الشرق الأوسط، تتمثل بكل مما يلي (الشياب، 2016، 63):

1. ضمان استمرار حصول الولايات المتحدة على النفط العربي بأقل سعر ممكن؛ لاسيما في ظل تنافس القوى الدولية الأخرى على الحصول على النفط لتحقيق أهدافها التي ترى الولايات المتحدة أنها تتعارض مع مصالحها، وفي مقدمتها الصين.

2. ضمان سيطرة الولايات المتحدة على الممرات المائية في منطقة الشرق الأوسط؛ وأهمها (مضيق باب المندب، مضيق هرمز، قناة السويس، الدردنيل، مشيق البوسفور)، إذ تعطي هذه الممرات المنطقة أهمية استراتيجية من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية، خاصة وأن معظم تجارة النفط الدولية تمر عبرها.

3. إلغاء المفهوم السياسي للقضية الفلسطينية؛ من خلال عزل القضية عن محيطها العربي، وجعل الفلسطينيين طرفاً وحيداً في الصراع مع اسرائيل وحلفائها من الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، وابقاء مسألة حل القضية بيد هذه القوى لكي تتمكن من الضغط على الفلسطينيين للقبول بأي تسويات تفرض عليهم، وهو الهدف الذي يجري تحقيقه في اطار مشروع الشرق الأوسط الكبير، وصفقة القرن، والتطبيع، فضلاً عن تفكيك وخلخلة الدول العربية من الداخل، وجعلها في دائرة متنامية من الصراعات والانقسامات الحادة، على نحو يمكن الولايات المتحدة من ممارسة سياساتها التدخلية في المنطقة.

4. نشر القيم الأمريكية في المنطقة (الديمقراطية، الاصلاحات الاقتصادية، وغيرها)؛ وهذا من أهم الأهداف المعلن عنها منذ أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001، عندما قررت الولايات المتحدة أن نشر الديمقراطية والاصلاحات السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط سيكون على رأس أهم أهدافها وأولوياتها.

5. حماية اسرائيل من كافة النواحي السياسية والقانونية الدولية والاقتصادية والعسكرية والأمنية؛ الأمر الذي يرتبط بأبعاد أيديولوجية وعقائدية تستند إليها السياسة الخارجية الأمريكية، لها مصادرها وأسسها الدينية والفكرية الفاعلة والمؤثرة في عمليات صناعة القرار الأمريكي، وهي المصادر والأسس التي تنهض عليها بالأصل فكرة أو مبدأ ضرورة وجود دولة اسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، من وجهة نظر العقيدة الأمريكية.

بدأت أهمية الشرق الأوسط تتراجع في المنظور الاستراتيجي الأمريكي بشكل واضح، في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما (Barack Obama)، التي قامت بإعادة ترتيب أوليات السياسة الخارجية الأمريكية، بحيث وضعت إعادة بناء القوة الأمريكية الشاملة في مقدمة أولوياتها، وعلى هذا الأساس فقد توجهت السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة لاعتماد ما أطلق عليه القوة الذكية التي تمزج ما بين القوة الصلبة والناعمة في تعاملاتها الخارجية، واتباع استراتيجية إدارة الأزمات من الخلف، فتراجعت الولايات المتحدة عن موقعها في الشرق الأوسط، وركزت فحسب على قضايا بالغة الأهمية في هذه المنطقة خاصة ما يتعلق بالملف الإيراني وكذا أزمة سوريا ومختلف الأزمات الأخرى وتسوية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والانسحاب الأمريكي من العراق، وتتبنى هذه الإدارة رؤية تنطلق من الحوار ولغة الدبلوماسية لتحقيق وضمان المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط؛ فقد اتبعت إدارة أوباما سياسة الإدارة من الخلف، وهي السياسة التي أدت الى تراجع الولايات

المتحدة عن موقعها في الشرق الأوسط، من حيث تضمنت سحب القوات الأمريكية من سوريا والعراق، والتركيز فحسب على بعض الملفات الساخنة، كالملف الإيراني، وملف الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، معتمدة في ذلك على الأدوات الدبلوماسية، ما فتح المجال لقوى دولية أخرى لفرض وجودها في المنطقة (رزايقية، 2018، 718)، وفي مقدمتها الصين وروسيا، مع اختلاف واضح بين النهجين الصيني والروسي.

أدى انسحاب الولايات المتحدة في ولاية الرئيس أوباما من مسرح الأحداث في الشرق الأوسط الى فتح الباب على مصراعيه لتدخلات دولية وإقليمية متعددة في المنطقة، كالتدخلات الروسية والتركية والايرانية، الأمر الذي دفع إدارة الرئيس دونالد ترامب (Donald Trump) الى تبني سياسة مغايرة تجاه الشرق الأوسط، تمثلت أبرز ملامحها في إلغاء صفقة البرنامج النووي الإيراني، واتخاذ موقف مغاير من الأزمة السورية، وإعطاء الأولوية لمحاربة تنظيم داعش، وكذلك علاقات الولايات المتحدة مع إسرائيل، وجعلها أكثر تحالفا ومساندتها في العديد من المواقف الدولية وخاصة موقفه من نقل السفارة الامريكية الى القدس كاعتراف ضمني بأن القدس عاصمة لإسرائيل، وموقفة إزاء ايران والعراق ايضا كما واستندت تلك الإستراتيجية تجاه المنطقة على عقيدة رجل الصفقات الذي اتبع آليات العرض والطلب في التعامل مع دول المنطقة وخاصة الخليجية منها بما يعزز مكانة الولايات المتحدة الأمريكية دون دفع أي مقابل لحماية شركائها بل هم من يدفعون مقابل الحماية، وبالتأكيد هناك جوانب من الاستمرار في تلك الإستراتيجية تجاه منطقة الشرق الأوسط (القضاة، 2021، 64).

عملت السياسة الخارجية لإدارة ترامب على إعادة رسم علاقات الولايات المتحدة الأمريكية بدول الشرق الأوسط، وفق رؤية غلب عليها تقديم المصلحة القومية الاقتصادية والعسكرية والسياسية لأمريكا، إذ قامت هذه السياسة على استراتيجية (الصفقات)، التي أراد ترامب تحويلها إلى مبدأ يستند إلى نظرية وتطبيق، لارتباطها عمليا بدولة مؤثرة وفاعلة في رسم معالم تاريخ العلاقات بين الدولّ (ولد الصديق، 2019، 808).

بطبيعة الحال، فقد كان لذلك انعكاسات واضحة على العلاقات الداخلية بين دول المنطقة، من حيث أسهمت في زيادة حدة التوترات والصراعات في المنطقة (بعزيز، 2018، 408)، على نحو ما مكن الإدارة الأمريكية من تحقيق نجاحات عدة صبت جميعها في صالح اسرائيل، إذ نجحت إدارة ترامب في الدفع بعدة دول عربية الى اعلان تطبيعها الكامل مع اسرائيل (الإمارات العربية المتحدة، البحرين، والسودان).

منذ عام 2020، ازدادت الانتقادات الموجهة للإدارة الأمريكية بأنها بالغت في تنفيذ التزاماتها تجاه الشرق الأوسط بشكل تجاوز الاهتمام بتحدياتها الداخلية، وبدا أن النخبة الأمريكية ترى حاجة ضرورية في تغيير هذا الموقف، مع تضاؤل الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط كمصلحة أمريكية،

وأنه آن الأوان لتقليص حجم الوجود الأمريكي في المنطقة، بل والانسحاب كلياً منها، إذ تراجعت الأهمية النسبية للمصالح الأميركية التقليدية في الشرق الأوسط (النفط وأمن إسرائيل)، وهو ما زاد من الميل أكثر لتقليص الالتزامات إزاء الشرق الأوسط (جاسم، 2021، 61-17، 35)، وهو ما انعكس على الرؤية الاستراتيجية التي تبنتها إدارة الرئيس بايدن.

اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل إدارة بايدن ملمحين رئيسيين، في الملمح الأول شكلت انقلاباً على السياسة الخارجية لإدارة الرئيس ترامب، أما في الملمح الثاني فقد اتخذت مساراً مكملاً لسياسة التراجع والانسحاب التي اتبعتها من قبل إدارة الرئيس أوباما. عبر الرئيس بايدن عن نهجه بقوله: "نقود بكوننا مثالا يحتذى به"، من خلال العمل كشريك موثوق به، واصلاح تحالفات الولايات المتحدة، والعمل مع العالم مجددا (العرداوي، 2021، 2-3)، وهذا ما يجعل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط أولوية ثابتة لدى إدارة بايدن، وإن لم يكن بالمستوى الذي كان سابقاً، ودون أن يتعارض ذلك مع قرار خفض الوجود العسكري في المنطقة.

لم تخرج قرارات السياسة الخارجية لإدارة بايدن في أي حال من الأحوال عن ثوابت وأولويات العقيدة العسكرية الأمريكية المتعلقة بالوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، لضمان الحفاظ على إمدادات الطاقة وتقليل تقلبات الأسعار والعمل المشترك مع إسرائيل، ومواجهة إيران (أسباب للشؤون الجيوسياسية، 2020، 4)، إذ عملت على إنشاء وتطوير آليات جديدة لإحكام قبضتها على الشرق الأوسط، من خلال تعزيز دور شركائها في المنطقة، بما يضمن عدم دخول الولايات المتحدة في مواجهات وصراعات مباشرة مجدداً، ويدعم تقليل حجم التواجد العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط (أبو عامر، 2020، 7).

على صعيد موازي، اتبعت ادارة بايدن سياسة خارجية غلب عليها الطابع التنافسي، فسعت الى إعادة تطوير تحالفاتها التقليدية لاسيما في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وفي جنوب شرق آسيا ومنطقة بحر الصين الجنوبي (حميد، 2021، 136)، مما ساهم أكثر في تراجع الوجود الأمريكي في الشرق الأوسط.

بدا واضحاً أن النهج الذي عبرت به إدارة بايدن عن رؤيتها للظروف والملابسات الدولية المؤثرة، يميل في الغالب الى فك الارتباط بالشرق الأوسط (الدبار، 2019، 23)، والتركيز على مواجهة صعود الصين، من خلال تكثيف الوجود العسكري الأمريكي في بحر الصين الجنوبي (حطاب، عبد المالك ومشعالي، 2019، 749)، كما رأت إدارة بايدن في الاستراتيجيات الروسية في شرق أوروبا دافعاً لتقوية موقعها في حلف الناتو، لاسيما بعد أن تمكنت روسيا من ضم شبه جزيرة القرم إليها، الأمر الذي ساهم بعد ذلك في اشتعال الحرب الروسية- الأوكرانية (كشوط، 2023، 239).

ترى الباحثة أن المصالح الأمريكية في المنطقة، كانت هي الأساس التي انطلقت منها سياساتها الخارجية في تحديد أهدافها على المستويين الاستراتيجي والإجرائي، والتي توجه تلك السياسات في

اختيار الأدوات والآليات المناسبة لحماية تلك المصالح، من خلال تحقيق أهداف محددة، لاسيما فيما يتعلق بأمن اسرائيل وأمن منطقة الخليج (أمن النفط)، واللذان شكلا وجهان لمبدأ واحد، بحيث لا يمكن الفصل بينهما أو التعامل مع كل منهما بمعزل عن الآخر، يضاف الى ذلك مصالح الولايات المتحدة السياسية المتحققة من خلال تكريس مبدأ محاربة الإرهاب، وتوظيفه سياساً واستتباع هذا التوظيف بالأدوات العسكرية والاقتصادية والثقافية، ولعل السياسة الخارجية التي اتبعتها الولايات المتحدة تجاه أزمات الشرق الأوسط في جميع إداراتها المتوالية منذ عام 1990 وحتى اليوم، قد جسدت والى حد كبير ذلك التكامل والتداخل والارتباط الوثيق بين أمن اسرائيل وأمن النفط، تماماً كما يثبت ذلك انخراط بعض الدول الخليجية في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بتوجيه أمريكي.

المبحث الثاني

الشرق الأوسط في المنظور الاستراتيجي الصيني

على عكس سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط، والتي تنطلق من نظرية الصراع والهيمنة، تنطلق سياسة الصين الخارجية من مبدأ التعايش السلمي، والشراكة الاقتصادية وتحقيق السلام، واحترام سيادة الآخر، والتي هي جميعها مبادئ مخالفة تمامًا للسياسة الأمريكية، خاصةً في الشرق الأوسط (خه شيو، 2018، 85)، بدأت الصين في تعزيز مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط بشكل جدي، وذلك من خلال مبادرتها الاقتصادية الحزام والطريق، والتي مثلت تهديداً للمصالح الأمريكية في المنطقة، وعائقاً يحد من هيمنة الولايات المتحدة عليها (كلاع، 2021، 80).

مبادرة الحزام والطريق (Belt and Road Initiative)، هي تسمية مختصرة لـ **استراتيجية الرؤية والأعمال حول دفع البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحريق وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**، ومن وجهة نظر الصين، تشكل مبادرة الحزام والطريق استراتيجية إطارية لضمان تحقيق الأهداف والتطلعات الصينية على المستوى الدولي، إذ تأتي دلالة تسميتها من كونها استراتيجية تهدف الى تحقيق المتطلبات الجيو–استراتيجية لاقتصاديات العولمة باستخدام أدوات القوة الذكية والقوة الناعمة في آن واحد معاً (لجنة الدولة للتنمية والاصلاح، 2015).

كانت الصين قد تبنت مبادرة الحزام والطريق وبدأتها جغرافياً وفق ما أسمته بـ الدبلوماسية المحيطة (Peripheral Diplomacy) (Callahan, 2016, 237)، وهي الدبلوماسية التي وضعت الصين في مركز الإقليم، والدول الأخرى من حولها على الهامش، لتتجاوز بعد ذلك النطاق الإقليمي وتشمل معظم أنحاء العالم، وقد اختلفت ردود الأفعال الإقليمية والدولية تجاه هذه المبادرة، ومع ذلك، فقد مضت أغلب المواقف الى اعتبارها محاولة دبلوماسية لإحلال الصين كزعيم لنظام آسيوي مركزي (Sinocentric Asian Order)، يمهد لبناء نظام عالمي جديد تقوده هي (Nordin &

Weissmann, 2018, 236-237)؛ وهذه هي وجهة النظر الغربية التي جرى الترويج لها في سياق مناهضة صعود الصين.

بالرغم من أن مبادرة الحزام والطريق الصينية طرحت رسمياً في عام 2013، إلا إنها ارتبطت بسياق يكتظ بتناقضات كثيرة اتسمت بها علاقات الصين الإقليمية والدولية، وبالرغم من كونها مبادرة الى اقامة علاقات اقتصادية متوازنة، إلا إن تفسيرها والتعامل معها اتخذ ابعاداً سياسية وأيديولوجية كانت الصين تتوخاها قطعاً (محمدين، 2022، 164).

يستند هذا المشروع الى جذور تاريخية عميقة، ترتبط بما يعرف بـ (طريق الحرير)، وهي مجموعة من الطرق البرية والبحرية المترابطة مع بعضها البعض، التي كانت تسلكها السفن والقوافل التجارية في العصور القديمة بين الصين وأوروبا لتجارة الحرير الصيني بشكل أساسي، حيث ظلت الصين تتفرد بإنتاج الحرير حتى القرن السادس الميلادي، بالإضافة الى تجارة العطور، والبخور، والتوابل، وتبلغ مساحة هذا الطريق حوالي (12) ألف كيلومتر، ممتداً من المراكز التجارية في شمال الصين حتى ينقسم إلى فرعين: فرع شمالي يمر عبر شرق أوروبا والبحر الأسود، ومنه الى شبه جزيرة القرم وصولاً إلى البندقية في ايطاليا، وفرع جنوبي يمر عبر العراق وتركيا ومنها إلى البحر المتوسط، أو عبر الأراضي السورية ومنها إلى كل من مصر وشمال أفريقيا(مجموعة من الباحثين، 2019، 5).

تتضح أهمية حزمة الأهداف الجيو-استراتيجية التي تسعى الصين الى تحقيقها من مبادرة الحزام والطريق، من حجم التكلفة الذي تحملتها الصين لتنفيذه، فقد بلغت كلفة المشروع حوالي تريليون دولار، كما تمكن المشروع من استقطاب ما يقارب (8) تريليون دولار إضافية منذ إطلاقه (Khan and Sandano, 2018).

كما تسعى الصين الى زيادة حجم التجارة بينها وبين دول الحزام والطريق لتصل الى (600) مليار دولار في عام 2025 (الحباشنة، 2020، 1).

تركز مبادرة الحزام والطريق على خمسة مجالات هي: التنسيق في ما بين السياسات الإنمائية، وإنشاء بنى أساسية ومرافق وشبكات، وتعزيز الاستثمار والعلاقات التجارية، وتحسين التعاون المالي وتكثيف التبادل الاجتماعي والثقافي (Johnston, 2018, 55)، ومن ثم، فإن هذه المجالات تمثل مجموعة الروابط الخمس الرئيسية بين البلدان الواقعة على طريق الحرير البري والبحري، والتي تبنتها وثيقة المبادرة الصينية، ويمكن ايجازها بشكل كثيف على النحو التالي (جنغ، 2021، 14-15):

1. **التنسيق في ما بين السياسات الإنمائية؛** من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات، وبناء آلية متعددة المستويات للتواصل والتبادل في السياسة الكلية الحكومية الدولية، وتعميق المصالح المتكاملة، وتعزيز الثقة السياسية المتبادلة، والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن التعاون.

2. **ترابط البنى التحتية والمنشآت**؛ من خلال إنشاء بنى تحتية عالية الجودة بشكل يساعد في التكوين التدريجي لشبكة البنية التحتية التي تربط مختلف المناطق الفرعية في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وإفساح المجال كاملاً لمواردها، والاندماج بشكل أفضل في سلسلة التوريد العالمية، والسلسلة الصناعية، وسلسلة القيمة، وتحقيق التنمية المشتركة.

3. **تواصل الأعمال التجارية وتعزيز الاستثمار والعلاقات التجارية**؛ من خلال إزالة الحواجز الاستثمارية والتجارية وتهيئة بيئة تجارية جيدة داخل الأقاليم والدول المختلفة، والتشاور بإيجابية مع الدول والأقاليم الواقعة على طول الخط بشأن إنشاء مناطق التجارة الحرة، بما يؤدى إلى إطلاق الإمكانيات الكامنة للتعاون، وتوسيع نطاق التعاون ورفع مستوى جودته.

4. **تحسين التعاون المالي**؛ من خلال تعزيز التعاون المالي بين الدول الواقعة على طول الحزام والطريق، وتعزيز بناء نظام لاستقرار العملات الآسيوية، ونظام الاستثمار والتمويل، ونظام الائتمان.

5. **التواصل بين الشعوب وتكثيف التبادل الاجتماعي والثقافي**؛ من خلال وراثة وتعزيز روح الصداقة والتعاون على طريق الحرير، والقيام على نطاق واسع بالتبادلات الثقافية والأكاديمية والمواهب والإعلام والشباب والنساء والتعاون بينهم، وإرساء أساس متين للرأي العام لتعميق التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف.

علاوة على ذلك، تسعى الصين من خلال هذه المبادرة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، أهمها الاستفادة من نمو التجارة العالمية، وتعزيز مكانة عملتها (يوان) عالمياً، وتطوير الاقتصاد الصيني بشكل مستدام، وتنفيذ استراتيجية انتشار منتجاتها في الأسواق العالمية تحت شعار (صنع في الصين 2025)، كما تهدف الى تعزيز النفوذ الاقتصادي الصيني في المناطق الحيوية من العالم، لاسيما منطقة الشرق الأوسط، وتوسيع نطاق الدور الخارجي للصين، وتدعيم استراتيجيتها العسكرية والأمنية، لضمان تأمين طرق امدادات الطاقة (صلاح، 2018، 3-4).

كما تهدف المبادرة الى تطوير النشاط الاقتصادي والأمني للصين في الفضاء الرقمي، من خلال إنشاء شبكة متطورة من البنية التحتية الإلكترونية تستكمل مهمة ربط الصين بالعالم الخارجي في عصر التكنولوجيا، في إطار ما أطلقت عليه المبادرة **(طريق الحرير الرقمي)**؛ فقد تضمن هذا المقترح إدراج القطاعات الرقمية ومنها الاتصالات والبنية التحتية للإنترنت والتجارة الإلكترونية في مبادرة الحزام والطريق، وفتح أسواق جديدة للتجارة الإلكترونية أمام المنتجات الصينية (الخطيب، 2019، 120).

في اطار جهودها لتنفيذ أهداف مبادرة الحزام والطريق، تمكنت الصين من تطوير عدد من الممرات التجارية البديلة لمضيق ملقا الاستراتيجي لاسيما في ظل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة عليها، إذ عملت الصين على بناء خط أنابيب للنفط تصل بين الصين وميانمار، كما انتهت الصين

مؤخراً من بناء الممر الاقتصادي الباكستاني–الصيني، الذي يربط ميناء جوادر جنوب باكستان بمنطقة شينغيانغ شمال غرب الصين، عبر مجموعة من الطرق والسكك الحديدية وأنابيب النفط، كما يستخدم الممر لاستيراد احتياجات الصين من الطاقة من منطقة الخليج العربي (صلاح، 2018، 5).

فتحت مبادرة الحزام والطريق مجالاً لتوسيع نطاق وحجم وجود الصين في الشرق الأوسط، لاسيما من الناحية الاقتصادية، باعتبار ذلك هدفاً استراتيجياً للصين ضمن هذه المبادرة، إذ ارتفع حجم المصالح الصينية في الشرق الأوسط بنسبة (600%) في العقد الأخير، كما مكنها ذلك من توسيع نطاق مصالحها في شمال افريقيا (عبيد ومانع، 2020، 27)، ومع ذلك، فإن التوترات والأزمات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط مازالت تشكل تحدياً دفع الصين الى تعديل سياساتها، وإعادة تكييف دورها في المنطقة، انطلاقاً من عدم الاعتماد على الولايات المتحدة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الإقليمي (مجموعة من الباحثين، 2016، 2).

تخلص الباحثة مما سبق، الى أن الصين وعلى نحو متفرد استطاعت أن تحدث تغييراً في توجهاتها الاستراتيجية على مختلف الأبعاد العسكرية والأمنية والاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي يحركها صعودها المستمر، كما تمكنت من صنع نمط جديد ومختلف من العلاقات الاقتصادية الدولية، لوضع حد لتطلعات ومشروعات الهيمنة الأمريكية على بنية النظام والاقتصاد الدوليين، وذلك من خلال إعادة دمج كافة دول العالم في الاقتصاد الدولي، وتحقيق مصالح كافة الدول بطرق سلمية من خلال تفعيل آليات الشراكة وتبادل المنفعة، لاسيما في منطقة الشرق الأوسط، وبالرغم من حرص الصين على أن تكون طرفاً محايداً إزاء الأزمات في الشرق الأوسط، إلا أن زيادة حجم مصالحها الاقتصادية في الشرق الأوسط يمكن أن تدفعها في المستقبل القريب الى تبني سياسات مغايرة إذا ما استمرت الولايات المتحدة في تطبيق سياساتها الانعزالية.

المبحث الثالث

العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط بين التنافس والصراع

بالإضافة الى القضايا الأخرى المؤثرة على العلاقات الأمريكية– الصينية، كقضية تايوان، وبحر الصين الجنوبي، يشكل الشرق الأوسط منطقة تجاذب تدور فيه وقائع التنافس والصراع بين القوتين، إذ تواجه العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق تحديات سياسية واقتصادية صعبة، يمكن ابرازها على النحو الآتي:

1. التحديات السياسية:

تعتبر الولايات المتحدة هيمنتها على الشرق الأوسط ضرورة استراتيجية، لوجود منابع النفط والغاز واسرائيل فيها، وتهدف سياسة واشنطن الى الحد من تزايد الوجود الاقتصادي للصين فيها (السلمي،

2021، 6-7)، وتعمل من أجل ذلك وبكل الطرق على تحجيم الصعود الصيني المتسارع في البيئة الدولية عموماً والشرق الأوسط على وجه الخصوص، وذلك من خلال التواجد العسكري المهيمن، وتطويق التحركات الصينية باتباع استراتيجية الاحتواء (حسين، 2022، 43).

في المقابل، لا تكشف الصين عن أي استراتيجية لها في الشرق الأوسط، وذلك لرغبتها في تجنب الخلافات الإقليمية في المنطقة، وتحاشي تداعياتها، ولحرصها على اقامة علاقات وطيدة مع جميع دول المنطقة دون المخاطرة بالإعلان عن مواقف سياسية محددة، أو استراتيجية واضحة (سكوبيل ونادر، 2016، 5).

2. التحديات الاقتصادية:

ماتزال الولايات المتحدة أكبر الشُركاء التجاريين والاستثماريين لمعظم دول الشرق الأوسط، وخاصة دول منطقة الخليج العربي التي تعتمد عليها في توفير الخدمات والمنتجات عالية التقنية، والمعدّات الصناعية والتكنولوجية، كما تستثمر العديد من دول المنطقة مئات مليارات الدولارات من مدّخراتها السيادية في الولايات المتحدة (السلمي، 2021، 9).

بالرغم من أن الصين تحتفظ بعلاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة، وتحرص على استمرارها، إلا إن طموحات الصين على المستوى الدولي تثير حفيظة واشنطن (حسين، 2022، 43).

في هذا السياق، استطاعت الصين تحقيق قفزات اقتصادية نوعية خلال العقد الأخير في الشرق الأوسط، إذ ساهمت السياسة التي اتبعتها الصين في الشرق الأوسط في خلق حالة من الانسجام بينها وبين دول المنطقة، وعلى الصعيد الاقتصادي تحتل المجموعة العربية مرتبة متقدمة في قائمة شركاء الصين، التي تسعى على نحو حذر الى الانفتاح مع قضايا المنطقة (المشاقبة، 2014، 378).

تتمثل مصلحة الصين الرئيسية في الشرق الأوسط، بضمان استمرار امدادات النفط والغاز (سكوبيل ونادر، 2016، 7)، إذ تسعى الصين الى توطيد علاقاتها الاقتصادية بدول المنطقة، والتي توفر لها 60% من امدادات النفط، فضلاً عن أهمية المنطقة كسوق دولي لمنتجاتها، وهذا ما جعلها تعجل في تنفيذ مشروعاتها الكبرى في اطار مبادرة الحزام والطريق، والتي ستجعلها الشريك الاقتصادي الأهم لدول المنطقة، والبديل الأفضل للنموذج الغربي (السلمي، 2021، 6-7).

شهدت الاستثمارات الصينية في الشرق الأوسط زيادة كبيرة حتى عام 2020، كما ضاعفت الصين من حجم مشروعاتها الاقتصادية للبنى التحتية في العديد من دول المنطقة، وخاصة منطقة الخليج، حيث تسعى الصين لتمتين علاقاتها بها لمواجهة الهيمنة الأمريكية في المنطقة والعالم (سكوبيل ونادر، 2016، 12)، ومن الواضح أن الصين أصبحت أكثر حضوراً من الناحية الاقتصادية في الشرق الأوسط، وتحرز تقدماً كبيراً في تنفيذ مشروعاتها الكبرى، ضمن مبادرة الحزام والطريق، وخصوصاً في منطقة الخليج العربي.

3. إدارة الصراع والتنافس في الشرق الأوسط:

من الواضح أن التحديات السياسية والاقتصادية السابقة، توجه العلاقات الأمريكية– الصينية في الشرق الأوسط نحو الصراع أكثر منها نحو الشراكة أو التنافس، فمصالح الدولتين في المنطقة متضاربة بدرجة شديدة، لاسيما في ظل استمرار نمو الصين ورغبتها الشديدة في التحول الى قوة دولية عظمى، تمتلك كل المقومات الاقتصادية والعسكرية التي تمكنها من ذلك، فضلاً عن تنامي الدور السياسي للصين في العديد من القضايا الدولية، بالإضافة الى التقارب الكبير بين الصين وروسيا، والصين وإيران، ونزوع الصين الى تحويل النظام الدولي الى نظام متعدد القطبيات (حسين، 2022، 57–58).

في مقابل الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، تسعى الصين الى الاحتفاظ بوجودٍ عسكري– أمنيٍ ناعم محدود لها في المنطقة لحماية مشروعاتها الاقتصادية واستثماراتها، وحماية حركة التجارة في الممرّات البحرية الإستراتيجية (السلمي، 2021، 8)، وهذا ما جعل الولايات المتحدة تتبنى استراتيجية جديدة تقوم على المواجهة، لاستعادة نفوذها في المنطقة، على نحو ما يرجح تصاعد مؤشرات الصراع بين الدولتين، كما عملت الولايات المتحدة على سن قوانين جديدة للحد من النمو المتسارع للاستثمارات الصينية على مستوى العلاقات التجارية بين البلدين، ومع ذلك، فقد شهدت المنطقة تزايداً كبيراً للنشاطات الاقتصادية والأمنية الصينية في المنطقة (حسين، 2022، 58).

تحرص الصين على تأكيد رغبتها في الحد من تحول علاقاتها مع الولايات المتحدة الى الصراع، وتؤكد على امكانية الحفاظ على علاقات سلمية من خلال الحوار والتفاهمات الثُنائية، وبالرغم من ذلك، فإن الشرق الأوسط يظل منطقة استقطاب استراتيجي بين الدولتين، من حيث تقاطعت فيها مصالحهما على نحو واضح، في الوقت نفسه، تحرص الصين على الاستفادة من مظلّة الحماية الأمريكية في المنطقة، وتتفق مع الولايات المتحدة على ضرورة ضمان الاستقرار الإقليمي، واحتواء الصراعات بين دول المنطقة، وبالرغم من ذلك، فإن الصين تبدو مستعدة لتغيير خريطة المنطقة لصالحها، والحد من مستوى الهيمنة الأمريكية عليها، وهذا ما تعكسه اتفاقية الشراكة الاستراتيجية التي وقعتها الصين مع إيران في مارس 2021 (السلمي، 2021، 11)

ترى الباحثة، أن الصين خلال السنوات السابقة قد استغلت انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط، فعملت بوتيرة متسارعة على تعزيز نفوذها وحضورها الاقتصادي والأمني، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة لإعادة النظر في سياساتها في المنطقة، وبالرغم من الانفراج الذي شهدته العلاقات الأمريكية– الصينية بعد لقاء الرئيس بايدن ونظيره الصيني شي جينبينغ في سان فرنسيسكو في ديسمبر 2023، إلا إنه لن يصمد على المدى البعيد أمام كل العوامل التي توجه العلاقات بين البلدين نحو الصراع والمواجهة، وخاصة في الشرق الأوسط.

الخاتمة

من المؤكد أن الصين لا تريد أن تقدم نفسها بشكل مباشر كبديل للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، ولكنها جعلت من نفسها خياراً منافساً لدى العديد من دول المنطقة، واستطاعت من خلال الشراكات الاقتصادية التي عقدتها مع تلك الدول أن تؤسس لوجود اقتصادي متنامي لها في المنطقة، متبوع بوجود عسكري- أمني ناعم ومحدود لحماية مصالحها واستثماراتها التجارية والاقتصادية في الشرق الأوسط،

مازالت الولايات المتحدة تملك زمام السيطرة على الشرق الأوسط، ما يجعل الصين غير قريبة عن إمكانية إحداث تغييرٍ جيو-سياسي في المنطقة، ومع ذلك، فإن الصين تحقق بشكل متصاعد نجاحات متوالية تقربها من تلك الإمكانية على المدى المتوسط والبعيد، لاسيما وقد صار تفوقها الاقتصادي على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط واقعاً فعلياً.

بسبب اخفاقات سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وخصوصاً سياسة الانسحاب التي بدأت بتطبيقها منذ عهد الرئيس أوباما، استطاعت الصين أن تحرز تقدماً كبيراً من خلال مبادرة الحزام والطريق في زيادة حجم وجودها في الشرق الأوسط، الأمر الذي ضاعف من مخاوف الولايات المتحدة، ودفعها الى تبني سياسات جديدة للحد من النفوذ الصيني، إذ هدفت سياسة ادارة الرئيس بايدن الى تطويق الصين من خلال زيادة التواجد العسكري في بحر الصين الجنوبي، وتراجعت نسبياً عن الانسحاب الكلي من الشرق الأوسط، وبرغم تحسن العلاقات الأمريكية-الصينية منذ نهاية 2023، إلا إن كل المؤشرات الراهنة توجه هذه العلاقة على المدى البعيد نحو الصراع في الشرق الأوسط، ولكن ليس بدرجة كبيرة كما في منطقة بحر الصين الجنوبي.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- **الكتب:**

أبو عامر، عدنان، **السياسة الأمريكية تجاه قضايا المنطقة بعد فوز بايدن**، تقارير سياسية، (القاهرة- مصر: المركز المصري للدراسات، 2020).

انديك، مارتن، **ما وراء التوازن القوي: خيار أمريكا في الشرق الأوسط**، (بيروت- لبنان: مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، 1992).

بريجنسكي، ربغنيو، الاختبار، **السيطرة على العالم أم قيادة العالم**، ترجمة: عمر الأيوبي، (بيروت- لبنان: دار الكتاب العربي، 2004).

بريزات، رايق سليم، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية الأهداف الأدوات المعوقات**، ط1، (عمان- الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013).

بعزيز، إبراهيم، تداعيات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب على منطقة الخليج- دراسة في تجاذبات اغراءات المصالح وإملاءات الواقع، في: الشاهر، اسماعيل الشاهر وآخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ط1، (برلين- ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).

التامر، عبادة محمد، **سياسة الولايات المتحدة وإدارة الأزمات الدولية: إيران، العراق، سورية، لبنان أنموذجًا**، ط1، (الدوحة- قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015).

الجاسور، ناظم عبد الواحد، **مشروع الشرق أوسطية: موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية**، ط1، (بيروت- لبنان: دار النهضة العربية، 2008).

جنغ، شياو جون، الحزام والطريق وآليات تعزيز البناء المشترك بين مصر والصين، في: **الحزام والطريق: إحياء للماضي أم استشراف للمستقبل**، تقديم: مصطفى الفقي، تحرير: سوزان عابد، (الاسكندرية- مصر: مركز الدراسات الاستراتيجية- مكتبة الاسكندرية، 2021).

حميد، عمّار كريم، **ديناميكيات القوى الصاعدة والمهيمنة في جنوب شرق آسيا- دراسة تحليلية وفق نظرية توازن المصالح**، ط1، (بيروت- لبنان: مركز الرافدين للحوار، 2021).

الدبار، محمد، **أبعاد السياسة الخارجية- دراسة تأصيلية**، سلسلة دراسات سياسية، (القاهرة- مصر: المعهد المصري للدراسات، 2019).

دجيرجيان، إدوارد ب.، **الخطر والفرصة: رحلة سفير أمريكي في الشرق الأوسط**، ترجمة: السيد عليوة، ط1، (بيروت- لبنان: دار الكتاب العربي، 2009).

رياض، محمد، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا**، ط1، (القاهرة- مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014).

سكوبيل، اندرو ونادر، عليرظا، **الصين في الشرق الأوسط: التنين الحذر**، (الولايات المتحدة: مؤسسة براند، 2016).

السلمي، محمد بن صقر، **التنافُس الأمريكي الصيني وانعكاساته على منطقة الشرق الأوسط** (الرياض: رصانة. المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، 2021).

الشياب، أحمد قاسم العبد الحليم، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد 11 سبتمبر 2001**، ط1، (عمان- الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2016).

صالحي، أسماء، السياسة الخارجية الأمريكية في عهد ترامب اتجاه منطقة الشرق الأوسط: بين الثابت والمتغير، في: الشاهر، اسماعيل الشاهر وآخرون، **الشرق الأوسط في ظل أجندات السياسة الخارجية الأمريكية- دراسة تحليلية للفترة الانتقالية بين حكم أوباما وترامب**، ط1، (برلين- ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).

صلاح، علي (محرر)، مشروع الحزام والطريق كيف تربط الصين اقتصادها بالعالم الخارجي؟، تقرير المستقبل، **مجلة اتجاهات الأحداث**، العدد (26)، (القاهرة: مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 2018).

العرداوي، خالد عليوي، السياسة الخارجية الامريكية اتجاه الشرق الأوسط في ظل إدارة بايدن، في الندوة الدولية: **الثابت والمتغير في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، (العراق: مركز الدراسات الإقليمية- جامعة الموصل، 2021).

القضاة، علاء فواز، **السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة المحافظين الجدد– دراسة حالة العراق**، (برلين– ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2021).

كنعان، حسن، **مستقبل العلاقات العربية الأمريكية**، ط1، (بيروت– لبنان: دار الخيال، 2005).

مجموعة من الباحثين، **مبادرة الحزام والطريق الصينية: مشروع القرن الاقتصادي في العالم**، ط1، (برلين– ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

مجموعة من الباحثين، **مبادرة الحزام والطريق: التعاون بين الصين والشرق الأوسط في زمنٍ من الاضطراب السياسي**، (قطر: مركز بروكنجز الدوحة، 2016).

نور الدين، زين، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط ولادة دولتي سوريا ولبنان**، (بيروت– لبنان: دار النهار للنشر، 1971).

هنتنجتون، صموئيل، **من نحن؟: التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية**، ترجمة: حسام الدين خضور، (دمشق– سوريا: دار الرأي، 2005).

- **الدوريات العلمية:**

أسباب للشؤون الجيوسياسية، اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية في عهد بايدن، **مجلة مآلات**، العدد (9)، (الولايات المتحدة: 2020).

جاسم، عماد مؤيد، إعادة تعريف الولايات المتحدة لمصالحها في الشرق الأوسط وانعكاساته على التواجد العسكري، **مجلة حمورابي للدراسات**، العدد (40)، (العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2021).

الحباشنة، عنود عبد الرحمن، مبادرة الحزام والطريق الصينية وأثرها على تطور العلاقات الاقتصادية الصينية– العربية، **مجلة العلوم السياسية والقانون**، 4(25)، (برلين– ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، 2020).

حسين، حيدر علي، مسار العلاقات الأمريكية الصينية في ضوء استراتيجيات التحدي والاحتواء والشراكة، **مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية**، 6(1)، (العراق: 2022).

حطاب، عبد المالك ومشعالي، إبراهيم، المنافسة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة في بحر الصين الجنوبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، 10(3)، (الجزائر: 2019).

الخطيب، أحمد حسين، الاستراتيجية الصينية في إطار مبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي، **مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية**، العدد (24)، (بيروت– لبنان: مركز جيل البحث العلمي، 2019).

خه شيو، أ. أي، السياسات الأمريكية والصينية في الشرق الأوسط في ظل مفهوم الثقافة– دراسة مقارنة، **مجلة رسالة المشرق**، 33(3)، (القاهرة – مصر: مركز الدراسات الشرقية– جامعة القاهرة، 2018).

دشر، ميثاق مناحي، مشروع الشرق الأوسط الكبير– قراءة في الفكر السياسي الأميركي المعاصر، **مجلة أهل البيت عليهم السلام**. العدد (19)، (الأردن: جامعة أهل البيت، 2014).

رزايقية، حنان، توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في العراق بين إدارة بوش الابن وإدارة بارك أوباما 2003– 2016، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد (17)، (الجزائر: 2018).

عبد الرزاق، بشير هادي، الشرق الأوسط وأبعاده الاستراتيجية: دراسة نظرية، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (63)، (العراق: 2022).

عبيد، قاسم محمد ومانع، ريا، التوجهات الاستراتيجية في مبادرة الحزام والطريق الصينية– دراسة في التوجه الطاقوي، **مجلة قضايا سياسية**، 17(62)، (العراق: جامعة النهرين، 2020).

كشوط، عبد الرفيق، الحرب الروسية الأوكرانية من منظور مقاربة مركب الأمن الإقليمي، **مجلة المفكر**، 18(1)، (الجزائر: 2023).

كلاع، شريفة، تحدي تزايد القوة الاقتصادية الصينية في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية: الانتقال من الحروب التجارية الى الحروب البيولوجية من خلال فيروس كورونا، **مجلة مدارات سياسية**، 5(2) (الجزائر: مركز المدار المعرفي للأبحاث والدراسات، 2021).

محمدين، صفاء صابر خليفة، الصين نحو تنافسية قطبية متعددة في القرن الحادي والعشرين: مبادرة الحزام والطريق أنموذجًا (2013– 2021)، **مجلة السياسة والاقتصاد**، 14(13)، (مصر: جامعة بني سويف، 2022).

المشاقبة، عاهد مسلم، البعد السياسي للعلاقات العربية– الصينية وآفاقها المستقبلية، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد (41)، ملحق (1)، (الأردن: الجامعة الأردنية، 2014).

ولد الصديق، ميلود، أهمية البيئة النفسية لصانع القرار في توجيه السياسة الخارجية الأمريكية– دراسة حالة الرئيس الامريكي دونالد ترامب، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، 10(10)، (الجزائر: 2019).

- **الرسائل الجامعية:**

حفظاوي، صعيد، **العالم الإسلامي والغرب وجدلية الحوار والصراع في عالم ما بعد الحرب الباردة**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة باتنة 1، باتنة– الجزائر، 2018.

المحارمة، عباس محمود، **أثر التحديات الداخلية على النظام الاقليمي العربي**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، عمان– الأردن، 2010.

- **الوثائق الرسمية:**

لجنة الدولة للتنمية والاصلاح، **الرؤية والتحرك للدفع بالتشارك في بناء الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين**، وزارة الخارجية– وزارة التجارة، ط1، (بيجين– الصين: دار النشر باللغات الأجنبية، 2015).

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- **الدوريات العلمية:**

Callahan, William A., China's: Asia Dream: The Belt Road Initiative and The New Regional Order, **Asian Journal of Comparative Politics**, 1(3), (USA: 2016).

Nordin, Astrid and Weissmann, Mikael, Will Trump Make China Great Again? The belt and road initiative and international order, **International Affairs**, 94(2), (UK: Oxford Academic, 2018).

Khan, M. K. and Sandano, Imran A., Cornelius B. Pratt; and Tahir Farid, China's Belt and Road Initiative: A Global Model for an Evolving Approach to Sustainable Regional Development, **Sustainability**, 10(11), (USA: 2018).

Johnston, L. A., The Belt and Road Initiative: What is in it for China?, **Asia and the Pacific Policy Studies**, 6(1), (Australian: Australian National University, 2018).